

الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي
دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء
المؤشرات العالمية لازمة المالية

مشتاق محمود السبعاعي/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كركوك
سلام انور احمد/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كركوك
يالجين فاتح سليمان/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كركوك

المستخلص

لقد تركت الأزمة المالية آثار ونتائج هامة في اقتصاديات العالم وأيضاً في طبيعة النظام المالي العالمي وقد كان من أهم هذه النتائج هو بروز دور المصارف الإسلامية كمؤسسات اقل تأثراً بالأزمة المالية وأيضاً كمؤسسات داعمة للاستقرار المالي وكانت هذه النتائج بسبب طبيعة عمل هذه المؤسسات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الأساليب والأدوات التي تعتمد عليها في عملها وعلى العكس تماماً بالنسبة للمصارف التقليدية (الربوية) التي كانت سبباً في حدوث هذه الأزمة والتي أدت إلى إفلاس الكثير من هذه المصارف الأمر الذي احدث زيادة في الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية كبديل ناجح عن النموذج التقليدي (الربوي) في العمل المصرفي. لذلك حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع الاستقرار المالي وآليات تحقيقه في ضوء المعطيات العملية والمنهجية والأسس والمبادئ التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، والمصارف الإسلامية وطبيعة عملها بشكل خاص، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

The Financial Stability in light of the financial system

and Islamic banking\An analytical study of a sample of Islamic banks in the light of the global indicators of the financial crisis

Abstract

The financial Crisis has left important implications and results in the economies of the world and also in the nature of the global financial system the most important of these results is the emergence of the role of Islamic banks as institutions less affected by financial crisis and also as institutions supportive of financial stability, and these findings were due to the nature of

the work of these institutions are compatible with the provisions of Islamic law in the methods and tools adopted in their work and on the contrary, for conventional banks (usury), which was a cause of this crisis, which led to the bankruptcy of many of these banks is that the latest increase in the demand for Islamic banking services as an alternative successful from the traditional model (riba) in the work banking. Therefore, the study tried to address the issue of financial stability and mechanisms to achieve in light of the data process and methodology and the foundations and principles underlying financial and economic system in general, and Islamic banks and the nature of their work, in particular, the study reached a set of findings and recommendations.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الايجابي للنظام المالي والاقتصادي الإسلامي ككل وللمصارف الإسلامية كمؤسسات معززة للاستقرار المالي خلال الأزمات المالية وفي الوقت نفسه بما تمتلكه من الأدوات والأساليب المالية الإسلامية التي تستخدمها في التعاملات المالية وبما يتفق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل، فضلاً عن التعرف على الأسس والضوابط التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وبيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

مشكلة الدراسة: إن التحديات الراهنة التي تفرضها الأزمة المالية أفرزت ولا زالت تفرز آثاراً في أغلبها هي سلبية لاسيما على الدول المتقدمة، وما شهدناه من إفلاس المؤسسات، وتسريح آلاف العمال، وإحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية؛ الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة تشخيص هذه الأزمة والبحث في سبل الاستقرار المالي، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:-

≡ هل هنالك مؤشرات للاستقرار المالي في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية خلال سنوات

الأزمة أم كان للأزمة المالية الأثر الكبير على أنشطتها ؟

فرضية الدراسة : في ضوء التساؤل الذي تم طرحه في مشكلة البحث يمكن القول أن فرضية الدراسة هي :

≡ هنالك مؤشرات للاستقرار المالي في آلية عمل المصارف الإسلامية من خلال التطورات التي شهدتها الأنشطة الرئيسية لها خلال سنوات الأزمة المالية العالمية.

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة في عرض جوانب الموضوع على المصادر النظرية (العربية والأجنبية) المدعومة بالمؤشرات الناتجة عن الأزمة المالية فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي الوصفي للمؤشرات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة؛ لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المبحوثة .

المبحث الأول : مفهوم الاستقرار المالي وأهميته (إطار عام)

أولاً : مفهوم الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي.

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفاً متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية، لذلك يقتضي الأمر الإشارة إلى ماهية الاستقرار المالي وعدمه وفق وجهات نظر المختصين سواء كانوا (أشخاص أو مؤسسات).

يعرف عدم الاستقرار المالي، والذي يكون متعلقاً بالادخار والاستثمار، بأنه الانحرافات التي تحدث من خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة.

وفي توضيح آخر لحالة عدم الاستقرار المالي هي عبارة عن المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال والاختيار غير الجيد للاستثمار والتركيز على توجيه الموازنة من خلال موقع القيمة الصافية للمقترضين. (Herrero and peddel Ri، 2003، 8).

ويكون النظام المالي في حالة من الاستقرار حينما يكون قادراً على تسهيل (بدلاً من إعاقة) الأداء الاقتصادي وتشتت الاختلالات المالية (عدم التوازن المالي) التي تظهر داخلياً أو نتيجة لأحداث هامة سلبية وغير متوقعة (Schinasi ، 2004 ، 8).

ويهدف توضيح الأطر الخاصة بمفهوم (الاستقرار المالي) الذي أصبح محط أنظار العديد من البنوك المرئضية والمؤسسات المالية بما فيها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية)

التي أصدرت تقارير دورية عن الاستقرار المالي و خصصت جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه، وتكثيف الجهود نحو تحديد مفهوم واضح لهذا المصطلح، والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات فالنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بإمكانات معينة مثل (تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية مع مرور الوقت) إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار، والاستثمار، والاقتراض والإقراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول و تراكم الثروة ونمو الناتج) و(تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديدها وإدارتها واستمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات). (شيناسي، ٢٠٠٥، ١-٢)

وفي تعريف لصندوق النقد الدولي (IMF) والذي ركز فيه على الأنواع المختلفة التي يسميها (بالنوبات) ضمن النظام المالي والتي تأخذ فترات من عدم الاستقرار المالي التي تتحول بدورها إلى فترات من الاضطراب الحاد في الأسواق المالية والتي تضعف قابلية النظام على تقديم خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الائتمان والسيولة ومن المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض في النشاط الحقيقي في الاقتصاد.

وتناول تعريف آخر حالة عدم الاستقرار المالي من خلال طرح مفهوم (الهشاشة المالية) حيث وصفت بأنها: الوضع الذي يملك فيه المقترضين المحتملين ثروة قليلة نسبياً إلى حجم مشاريعهم وإن هذا الموقف يؤدي إلى كلفة تنظيمية عالية ومعوقات أداء في قطاع الاستثمار وعلى مستوى الاقتصاد ككل (Drffill، 2005، 5-8) .

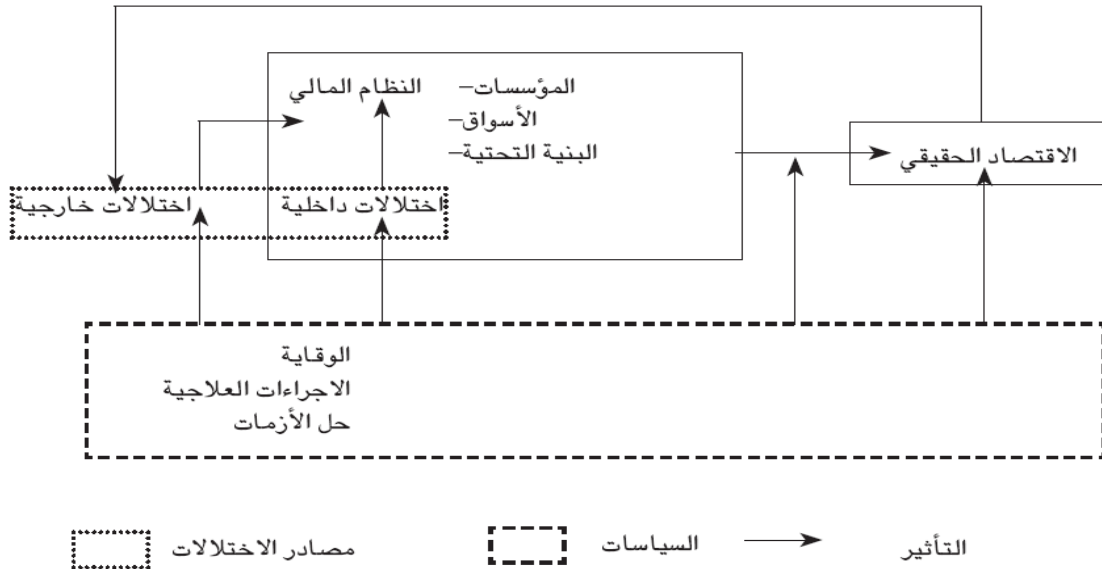
ولعل أبسط واقصر تعريف للاستقرار المالي هو (تجنب وقوع الأزمات المالية) لأن الأزمة المالية هي (فقدان الثقة في عملة البلد أو أصوله المالية الأخرى) مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد.

وفي تعريف للاستقرار المالي الذي يتضح مفهومه من خلال العمل على التأكيد على قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي ، مما ينضوي على غياب التشنجات و التوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد ، لذلك فإن هذا المفهوم يستند إلى (استقرار جميع مكونات النظام المالي) من جهة، و (استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها) من جهة أخرى. لذلك فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية (أسواق المال والبنوك التجارية) ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك (البنوك المركزية) من خلال مدى

سلامة وصلاحيه السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها سواء كانت هي مبعث لتلك الأزمات أو غيرها (بلوفاي ، ٢٠٠٨ ، ٧١-٧٢) .

وفي تعريف آخر يوضح الفرق بين استقرار المؤسسات المالية واستقرار الأسواق المالية فأوضح أن الأول يشير إلى قدرة المؤسسات المالية على تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم ، بينما يشير الآخر إلى قدرة أسعار الأصول على أن تعكس الأداء الحقيقي عند حدوث تقلبات غير مبررة في الأسعار (لينك ، ٢٠٠٥ ، ٥) .

ويمكن أن نبين أهم العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي من خلال الشكل التالي:



الشكل (١)

العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي

*المصدر: شيناسي، ٢٠٠٥ ، ٥.

يتضح من الشكل (١) أنه قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخلياً من داخل النظام المالي ، أو خارجياً في الاقتصاد الحقيقي على سبيل المثال تختلف الإجراءات ال متخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر ، فالسلطات المالية في المعتاد قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات، وعلى العكس يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على

فترات زمنية طويلة وغير محددة، وينحصر دور السياسات غالباً عند وقوع الاضطراب الخارجي في الحد من تأثير على النظام المالي وذلك بعدة سبل أهمها: المحافظة على قدرة النظام من خلال استيعاب الصدمات (الأزمات) وتشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية. (شيناوسي، ٢٠٠٥، ٥).

ثانياً: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل وأهمها ما يأتي:

١- إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (٦.١%) في سبتمبر ٢٠٠٨ وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات، حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب (٦٠٥.٠٠٠) وظيفة منذ بداية عام ٢٠٠٨. أما في الاقتصاد الأوروبي فقد ارتفعت معدلات البطالة أيضاً على سبيل المثال في الاقتصاد البريطاني وحسب إحصاءات (مكتب الإحصاءات القومية) ارتفع مستوى البطالة إلى (٩٠٤.٩٠٠) بزيادة حوالي (٣٢.٥٠٠) حالة وذلك في أغسطس ٢٠٠٨، كما عانت اسبانيا بدورها من ارتفاع معدلات البطالة أيضاً حيث وصلت إلى (٩.٩%) فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الإسباني بنحو (٤٢٥) ألف حالة عن عام ٢٠٠٧ كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأوروبية الأخرى مثل بلجيكا والنمسا والمانيا والدنم ارك والسويد وغيرها من الدول الأخرى (شحاتة، ٢٠٠٩، ٨-٩).

٢- أن غياب الاستقرار المالي أثر في النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لكل من عامي (٢٠٠٨) و (٢٠٠٩)، ففي مراجعاته التي أصدرها في ابريل عام ٢٠٠٨ ذكر الصندوق انه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبسبب استمرار أزمة الرهن العقاري وتداعياتها يتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (٣.٧%) بدلاً من (٤.٩%) بحسب تقديرات ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٩ سينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (٣.٨%) وهذه التقديرات كانت أكثر تفاؤلاً حيث كانت هناك تقديرات أخرى تشير إلى احتمال نمو الاقتصاد العالمي لعام (٢٠٠٨) و (٢٠٠٩) بنسب تتراوح (٢.٥%) و (٣%) (بلوافي، ٢٠٠٨، ٧٣).

٣- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول

- العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة (الاسراج ، ٢٠٠٩ ، ١٠).
- ٤- أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الأصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) والتي ستمتد آثارها لسنوات قادمة من بعد حدوثها ، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي (٢٠٠١) و (٢٠٠٢) والتي أدت إلى تعثر العديد من المصارف التقليدية ومن بينها ثمانية مملوكة للدولة وخسارة إجمالية قدرت بـ (٣.٥%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي ثم أزمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها وآثارها والتي قد تصل تكاليفها إلى (١) تريليون دولار (١٠٠٠ مليار دولار) وهذه الأزمات ما هي إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم يتعدى دورة حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشرة سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية (كنبد لبرجر) وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير (هيمن مينسكي) الذي توصل إلى نتيجة مفادها إننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للزمات المالية (بلوفاي ، ٢٠٠٨ ، ٧٥-٧٦).
- ٥- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي (٢٥ بنك) لأكثر من (٣٠٠) مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧ الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين .
- ٦- أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها ، وإتباع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعة البناء أما في ال صين والهند فعلى الرغم من وجود التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة عليها سيكون ضئيلاً إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثير الصين بهذه الأزمة بشكل واضح ، وذلك لان الصين تصدر حوالي (٢١%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، (الاسراج ، ٢٠٠٩ ، ١٠).
- ٧- تأثر الاقتصاد الهندي بالأزمة المالية والتي أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أحدث انخفاض حاد في الطلب على الصادرات ال هندية في أسواقها الرئيسية وقد أصيب قطاع المجوهرات والأحجار الكريمة بهذه الإضرار في البداية حيث فقد أكثر من (٣٠٠٠٠٠٠) عامل وظائفهم في ذلك القطاع والأثر السلبي الآخر للازمة المالية في الاقتصاد الهندي هو تأثر قطاع تصدير الملابس الجاهزة وقطاعات المنسوجات والجلود والصناعات ال يدوية ومكونات السيارات، وقد كان مقدار الأضرار في قطاعات الصادرات في الهند بشكل عام يقدر بحوالي (٢١ %) من الناتج المحلي الإجمالي في فبراير من

عام ٢٠٠٩ وهو اشد انخفاض في الصادرات على مدى العقدين الماضيين (Kumar and others, 2009, 10).

٨- أثرت الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، وما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند (صفر%) كما تراجع مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار وانخفاض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل (١.٣%). (الاسراج، ٢٠٠٩، ١٠).

من خلال ما سبق لاحظنا الآثار السلبية التي أحدثتها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية وبوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والآثار الناتجة عن فقدانها.

كما أثبتت الأزمة المالية ضعف وعدم جدوى السياسات المالية القائمة على أسس غير منضبطة والتي كانت على الدوام سبباً لحدوث مثل هذه الأزمات لذلك كانت نقطة البداية للعديد من المؤسسات المالية للتخلص من آثار هذه الأزمة هو لجوءها إلى أساليب وأدوات التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل المصارف الإسلامية التي كانت أقل المؤسسات تأثراً بهذه الأزمة، ومما لا يخفى إن الأثر القليل الناتج عن الأزمة المالية والذي ظهر عند هذه المصارف (الإسلامية)، كان بسبب ارتباطاتها الخارجية بالنظام المالي والمؤسسات المالية التي تنتهج أسلوب العمل التجاري القائم على أساس الفائدة الربوية.

المبحث الثاني: ضوابط الاستقرار المالي وآلياته (إطار إسلامي)

أولاً: ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي في التصدي للأزمات:

يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط التي تساعده في الوقوف أمام الأزمات والتقليل من مخاطرها، لاسيما إذا تم مقارنته بالنظام الاقتصادي الوضعي الذي يستند إلى نظام الفائدة الربوية والمشتقات المالية، لذلك يستلزم الأمر التعريف بالضوابط التي تحكم عمل النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وأهمها ما يأتي: (عباد، ٢٠٠٩، ١٥-١٦)

١- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل (الأمانة والمصادقية والشفافية والبيئة والتمسك والتعاون والتكامل والتضامن)، فالإسلام يؤكد على أنه (لا اقتصاد بدون أخلاق ومثل)، لذلك وجود مثل هذه القيم الأخلاقية تساعد على تحقيق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على (الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة

والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل)، لذلك يعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية بمثابة الإطار الذي يضبط فيه المسلم سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

٢ - يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق، وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة، وقد وضع الفقهاء والعلماء المتخصصون مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، من هذه العقود (صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة وغيرها)، كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض ذات الفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

٣ - حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كَيَّفَ الفقهاء مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً، فضلاً عن أن الخبراء وأصحاب البصيرة من المختصين في الاقتصاد الوضعي يؤكدون على أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية كونها لا تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وإنما هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام.

٤ - حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل (خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة و نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة) ، ولقد أكدت ذلك الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية والتي اعترف بها المختصين في الاقتصاد الوضعي على أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون؛ وهو ما أدى إلى اشتعال الأزمة وتفاقمها.

٥ - يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، كما في قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) .(سورة البقرة، الآية: ٢٨٠). فضلاً عن أن المختصين في الاقتصاد الوضعي أكدوا على أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن سداد الالتزامات المترتبة عليه، وقيام الدائن برفع

سعر الفائدة أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ إجراءات الحجز على الرهون المقدمة من قبل المدين وتشريده وطرده، وهذا ما أدى إلى وجود أزمة اجتماعية وإنسانية إلى جانب الأزمة الاقتصادية.

ثانياً: آليات الاستقرار المالي ودور الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية

أثبتت النتائج التي أفرزتها الأزمة المالية أن المصارف الإسلامية كانت أكثر أماناً من المصارف التجارية وهذا مؤشر على حقيقة أن تكون المصارف الإسلامية القاعدة المصرفية الآمنة في ظل الطلب المتزايد المستمر إليها من قبل الأفراد والمؤسسات المالية بحثاً عن الحلول لتجاوز آثار الأزمة المالية من جهة، ولكون المصارف الإسلامية اكتسبت سمعة عالمية بوصفها الملاذ الآمن للاستقرار المالي خاصة مع استمرارية البحث من قبل الأطراف الأخرى (المتضررون من الأزمة المالية)، عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمي وذلك من جهة أخرى. (يوسف، ٢٠٠٩، ١٤)

وطالما أن من مقتضيات المرحلة الجديدة (مرحلة ما بعد الأزمة المالية)، في ميدان الصناعة المصرفية، يتطلب الاعتماد على آليات عمل المصارف الإسلامية وأدواتها من أجل الخروج من الأزمة المالية إلى بر الأمان والاستقرار المالي فإن ذلك يدفعنا إلى الإشارة إلى الآليات الحالية والمستقبلية والتي يمكن أن تجعل من المصارف الإسلامية هي الرائدة في تحقيق الاستقرار المالي، ومن أهم هذه الآليات هي:

- ١ يطرح النظام المصرفي الإسلامي العديد من المقترحات الفعالة للخروج من الأزمة المالية وصولاً إلى الاستقرار المالي، وذلك من خلال صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمعات المتنوعة ومن هذه الصيغ (صكوك المضاربة وصكوك الإجارة وصكوك السلم، والاستصناع والمشاركة وغيرها من الصيغ). (الحنيطي وخصاونة، ٢٠٠٩، ٥٢) و(عباد، ٢٠٠٩، ٣٣).
- ٢ يتطلب تحقيق الاستقرار المالي استخدام مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي تستند إليه المصارف الإسلامية بدلاً من أسعار الفائدة والبيع على الهامش المحرمة شرعاً، وهذا يتطلب التدخل المباشر من قبل الحكومات لإرشاد مصارفها نحو هذه الآلية، وقد شهدنا ذلك على أرض الواقع من خلال الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في بداية الأزمة عندما أعلن الرئيس الأمريكي عن (منع البيع على الهامش). (جحنيط، ٢٠٠٩، ١٦-١٧).
- ٣ تنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسرة ومنع التكتلات المؤدية إلى إلحاق الضرر والظلم بالمجتمع وتأمين الحرية والإفصاح للراغبين لرواد السوق ومنع حالات الغبن والتعرف على حقيقة الأسعار من خلال اهتمام الجهات الإشرافية من وزارات أو مصارف مركزية أو بورصات أو لجان محاسبية لمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش والتدليس وعدم التدخل بالتسعير إلا للضرورة، وهذا

ما تؤكد الضوابط والأحكام الشرعية الخاصة في مختلف التعاملات المالية. (قنطقجي، ٢٠٠٨، ٩٢)

٤- إن الأزمة المالية تعتبر فرصة أمام المصارف الإسلامية للتعريف بالأسس التي تقوم عليها خاصة بعد الاهتمام الذي حظيت به عالمياً، فضلاً عن توسيع أنشطتها وإنشاء أسواق رأس مال إسلامية، وهذه المرحلة تقتضي تضافر جهود الفقهاء من جهة وعلماء الاقتصاد والمصرفيين من جهة أخرى؛ من أجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي مستقبلاً ولتتمكنه من اغتنام فرص النمو المرتقبة ومواكبة التطورات من خلال ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد مذهبية وخصوصية عمل هذه المصارف وتتفاعل مع المستجدات المالية والمصرفية في ضوء الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الحقيقي مع مراعاة الضوابط الشرعية لتفادي الأزمات المالية مستقبلاً. (بوجلال، ٢٠٠٩، ٧٨-٧٩) و (صالح و غربي، ٢٠٠٩، ٢٢).

٥- تحقيق الاستقرار المالي يتطلب بناء نظام يستند في جوانبه (المالية والاقتصادية والمصرفية) إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء بعيداً عن الربا والمخاطر العالية غير المبررة وبعيداً عن الجشع والفساد، وأن يقوم هذا النظام على علاقات الشراكة مع المؤسسات القائمة باستخدام الصيغ والأساليب المالية الإسلامية المتاحة. (أبو فارة، ٢٠٠٨، ١٦) و (السبعوي، ٢٠٠٩، ١١٦).

المبحث الثالث: تحليل التطورات الحاصلة (معدلات النمو) في الأنشطة الرئيسية

للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

يتضمن هذا المبحث التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي في إطار العمل المصرفي الإسلامي واستخراج هذه المؤشرات من التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة المتمثلة بـ (مصرف الراجحي الإسلامي السعودي و مصرف قطر الإسلامي و مصرف فيصل الإسلامي السوداني والبنك العربي الإسلامي الدولي الأردني) وذلك لسنوات الأزمة المالية العالمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) من خلال استخراج معدل النمو للأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة المتمثلة بـ (الموجودات، التمويل والاستثمار، المطلوبات، حقوق الملكية، الودائع) وذلك (بقسمة السنة الحالية على سنة الأساس)، باعتبار أن سنة (٢٠٠٤) هي سنة الأساس للمصارف الإسلامية عينة الدراسة؛ بسبب البعد الزمني لهذه السنة عن نهاية سنة (٢٠٠٧) التي ظهرت فيها آثار الأزمة المالية وبشكل واضح في النظام المالي العالمي، ومن ثم استخراج متوسط معدلات النمو لكل نشاط خلال سنوات الدراسة.

أولاً: مصرف الراجحي الإسلامي السعودي:

أ- نبذة عن المصرف:

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)، وتم الترخيص بإنشائه بالمرسوم الملكي رقم (٥٩) بتاريخ (٣) ذي القعدة / ١٤٠٧ / الموافق ٢٩ يونيو (١٩٨٧). يتكون رأس مال المصرف المصرح به، والمصدر والمدفوع بالكامل من (١.٢٥) بليون سهم، بقيمة إسمية قدرها (١٠) ريال سعودي للسهم، ويقوم المصرف بتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات المالية والخدمات المصرفية بما في ذلك (الحسابات الجارية والتمويل الشخصي والتمويل العقاري وتمويل السيارات) تتوافر هذه المنتجات في مختلف فروع المصرف على امتداد المملكة السعودية كما يقدم المصرف لعملائه بعض المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد والتي تشمل على (التجارة والبيع بالتقسيط والمرابحة والاستصناع) طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما عمد المصرف إلى توسيع شبكة الفروع المصرفية التابعة بلفتتاح (١٩) فرعاً جديداً لتصل عدد فروع القائمة إلى (٤٨) فرعاً. (التقرير السنوي للمصرف، ٢٠٠٩، ١٥).

ب- تحليل التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي

للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

تتمثل الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي في مجموعة من الجوانب بضمن آلية عمله أهمها (الموجودات، التمويل والاستثمار، المطلوبات، حقوق الملكية، الودائع)، لذلك سنتعرف على تطور هذه الأنشطة وبيان فيما إذا كان هنالك أثر في نموها خلال سنوات الأزمة المالية العالمية من خلال الجدول التالي:

الجدول (١)

معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي السعودي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) (العملة بالريال/ المبالغ بالمليون)

متوسط معدلات النمو	2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	2004 سنة الأساس % 100		السنة البيان
158.0	219.2	211.8	160.4	135.1	122.0	%100	77855	A = الموجودات
162.9	234.0	219.6	161.9	138.2	123.7	%100	64772	B = التمويل والاستثمار
151.5	209.8	203.7	149.6	125.6	120.5	%100	67670	C = المطلوبات
201.5	282.1	265.4	231.7	198.1	132.2	%100	10185	D = حقوق الملكية
145.3	197.8	191.4	147.2	120.4	115.0	%100	60914	E = الودائع

الجدول من إعداد الباحثين بالاستفادة من التقارير السنوية للمصرف.

يتبين من الجدول السابق ما يأتي:

١ - بلغ أعلى معدل نمو للموجودات (219.2) في عام (2009)، وبلغ أدنى معدل (122.0) في عام (2005)، باستثناء سنة الأساس (2005)، وقد أشر متوسط معدلات النمو، لموجودات مصرف الراجحي خلال سنوات الدراسة، نسبة (158.0) وهذا يؤشر على وجود نمو واضح لموجودات المصرف خلال سنوات الدراسة المبحوثة التي مثلت مرحلة شرارة الأزمة المالية من جهة ومرحلة ظهور آثار الأزمة المالية من جهة أخرى.

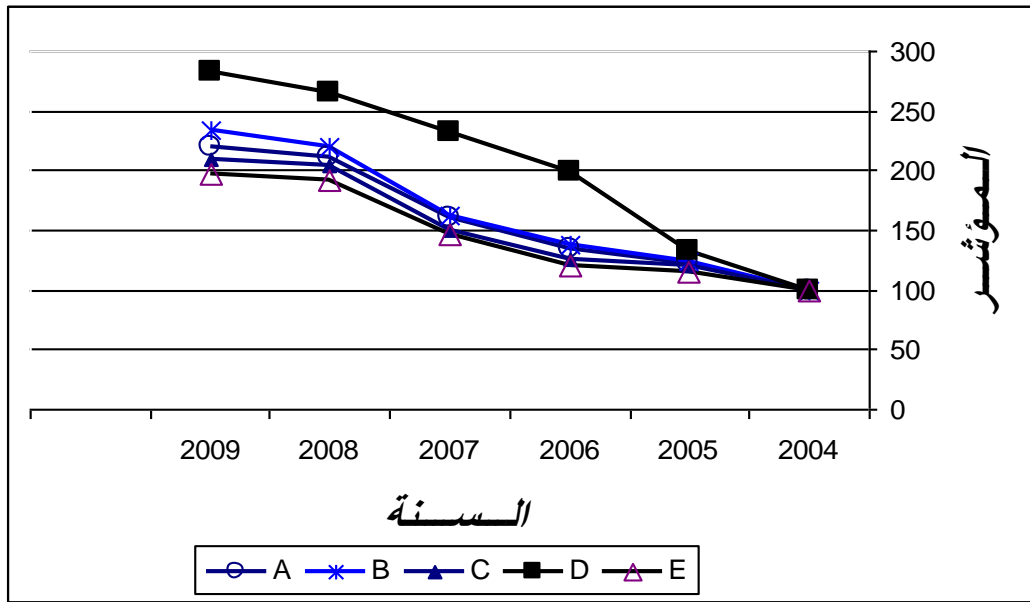
٢ - أشر مجال التمويل والاستثمار أدنى معدل نمو خلال سنوات الدراسة عند النسبة (123.7) وذلك في سنة (2005)، أما أعلى معدل نمو لهذا النشاط بلغ (234.0) في سنة (2009)، وبلغ متوسط معدلات النمو لنشاط التمويل الاستثمار (162.9) وهذا يدل على أن المصرف شهد نمواً واضحاً في مجال التمويل والاستثمار كونه يستند إلى قاعدة (الربح والخسارة) سواء في مجال تمويله للمشاريع أو في استثماره لها من خلال الأدوات والأساليب التي يعتمدها في مجال عمله مثل (المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة وغيرها من الأدوات).

٣ - يتبين من خلال الجدول السابق أن مطلوبات مصرف الراجحي الإسلامي كانت أقل نسبة لها (132.2) في سنة (2005)، وكانت أعلى نسبة (209.8) في سنة (2009)، أما متوسط معدلات النمو للمطلوبات خلال سنوات الدراسة هو (151.5)، ومقارنة مع سنة الأساس نلاحظ أن هنالك نمواً ملموساً في مطلوبات المصرف وهذا ناتج عن نمو مجال التمويل والاستثمار كما ذكرنا سابقاً.

٤ -لاحظ أن حقوق الملكية في سنة (2005) كانت (132.2) وهي أدنى نسبة، أما في سنة (2009) كانت (282.1) وهي تمثل أعلى نسبة، وبالنسبة إلى متوسط معدلات النمو لحقوق الملكية خلال سنوات الدراسة فقد كانت (201.5) وهذا يؤشر على وجود نمواً واضحاً في مستويات حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

٥ -شهدت ودائع مصرف الراجحي نمواً واضحاً لاسيما عند إجراء مقارنة بين سنة (2005) التي كانت نسبتها (115.0)، وسنة (2009) التي كانت نسبتها (197.8)، عند متوسط معدلات النمو (145.3) خلال سنوات الدراسة؛ لأن الأزمة أفرزت نتائج مهمة كان من أبرزها اللجوء إلى الحل الإسلامي وهذا الأمر كان له أثر في زيادة الإقبال على المصارف الإسلامية وإيداع الأموال لديها مما أدى إلى ظهور نمو واضح لودائع العديد من المصارف الإسلامية.

وللتعرف بشكل واضح على المؤشرات السابقة الذكر يمكن النظر في الشكل (١) الذي يبين نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي.



الشكل (٢)

مؤشرات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي السعودي
للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)

ثانياً: مصرف قطر الإسلامي.

أ - نبذة عن المصرف

تأسس مصرف قطر الإسلامي (شركة مساهمة قطرية) كمصرف إسلامي بتاريخ (٨) يوليو (١٩٨٢) بموجب المرسوم الأميري رقم (٤٥) لسنة (١٩٨٢) ، ويقوم المصرف بتقديم كافة الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية المرخص له بها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة وذلك من خلال مركزه الرئيسي بمدينة الدوحة و (٢٦) فرع تابعة له، ويقوم المصرف بتقديم كافة الخدمات المصرفية والتمويل الاستثماري بموجب أسس التمويل الإسلامي مثل المضاربات والمرابحات والمشاركات والمساومات وعقود الاستصناع وما إلى ذلك، كما يقوم المصرف بأنشطة تجارية سواء كانت لحسابه الخاص أو نيابة عن عملائه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا ووفقاً لعدد تأسيسه ونظامه الداخلي. (التقرير السنوي للمصرف، ٢٠٠٤، ٥)

ب تحليل التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

تعتبر (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية و الودائع) من أبرز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف أداء المصرف خلال سنوات الدراسة، ومن خلال الجدول (٢) سنتعرف على نمو الأنشطة السابقة الذكر لمصرف قطر الإسلامي.

الجدول (٢)

معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف قطر الإسلامي

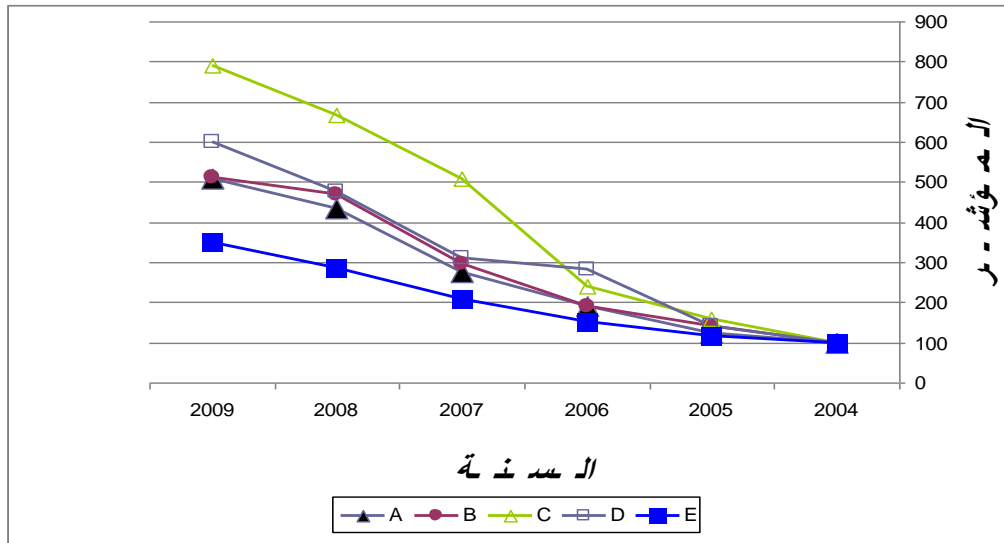
للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)/(العملة بالريال/المبالغ بالمليون)

البيان	السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط معدلات النمو
	سنة الأساس	% 100	%	%	%	%	%	%
A = الموجودات	7742	%100	123.3	192.3	275.5	433.2	507.2	271.9
B = التمويل والاستثمار	5341	%100	142.0	189.1	297.3	470.9	511.1	285.0
C = المطلوبات	1723	%100	159.3	240.3	509.1	667.1	791.7	411.2
D = حقوق الملكية	1497	%100	140.0	283.6	309.2	477.1	601.5	318.5
E = الودائع	5817	%100	118.0	151.0	209.7	285.2	350.0	202.3

الجدول من إعداد الباحثين بالاستفادة من التقارير السنوية للمصرف.

يتبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- ١ - أُشْرَت موجودات مصرف قطر الإسلامي نسبة (123.3) في سنة (2005) ثم تطورت موجوداته لتصل إلى نسبة (507.2) في سنة (2009)، وبلغ متوسط معدلات النمو للموجودات خلال سنوات الدراسة نسبة (271.9) وهذا يعني وجود نمو ملموس في موجودات المصرف.
 - ٢ - بلغ أدنى معدل للتمويل والاستثمار (142.0) في سنة (2005)، أما أعلى معدل هو (511.1) في سنة (2009)، وبلغ متوسط معدلات النمو للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة (285.0)، مما يدل على أن المصرف شهد توسعاً في مجال التمويل والاستثمار خاصة خلال السنوات التي تفجرت فيها فقاعة الأزمة المالية.
 - ٣ - يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل نمو المطلوبات في سنة (2005) كانت (159.3)، وفي سنة (2009) كانت (791.7)، وكان متوسط معدلات نمو المطلوبات خلال سنوات الدراسة (411.2)، وهذا يعزى إلى وجود نمو كبير لمصادر أموال المصرف نتيجة توسع استثماراته.
 - ٤ - شهدت حقوق الملكية معدل نمو (140.0) في سنة (2005)، ومعدل نمو (601.5) في سنة (2009)، وكان متوسط معدلات النمو (318.5)، وفي ذلك دلالة واضحة على نمو حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.
 - ٥ - نلاحظ أن ودائع مصرف قطر الإسلامي شهدت نمواً واضحاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أدنى معدل لها (118.0) في سنة (2005)، وأعلى معدل لها (350.0) في سنة (2009)، أما متوسط معدلات نمو الودائع بلغ (202.3)، وهذا يؤشر على أن المصرف تمكن من استقطاب ودائع جديدة خلال سنوات الدراسة.
- والشكل (٣) يوضح نمو المؤشرات السابقة الذكر.



الشكل (٣)

مؤشرات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف قطر الإسلامي
للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)

ثالثاً: مصرف فيصل الإسلامي السوداني.

أ - نبذة عن المصرف.

تم إنشاء مصرف فيصل السوداني بموجب الأمر (٩) لسنة (١٩٧٧) كشركة مساهمة عامة محدودة، وبلغ رأس مال المصرف المصرح به (٥٠٠) مليون دينار سوداني ، ويقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في المشروعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات مصرفية حديثة وقد بلغت عدد الفروع التابعة للمصرف (٢٩) فرع. (التقرير السنوي للمصرف، ٢٠٠٩، ٤-١٢).

ب - تحليل التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية لمصرف فيصل الإسلامي السوداني
للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤).

كما ذكرنا سابقاً، تعتبر (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع) من أبرز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف أداء المصرف خلال سنوات الدراسة، ومن خلال الجدول (٣) سنتعرف على نمو الأنشطة السابقة الذكر لمصرف فيصل الإسلامي السوداني.

الجدول (٣)

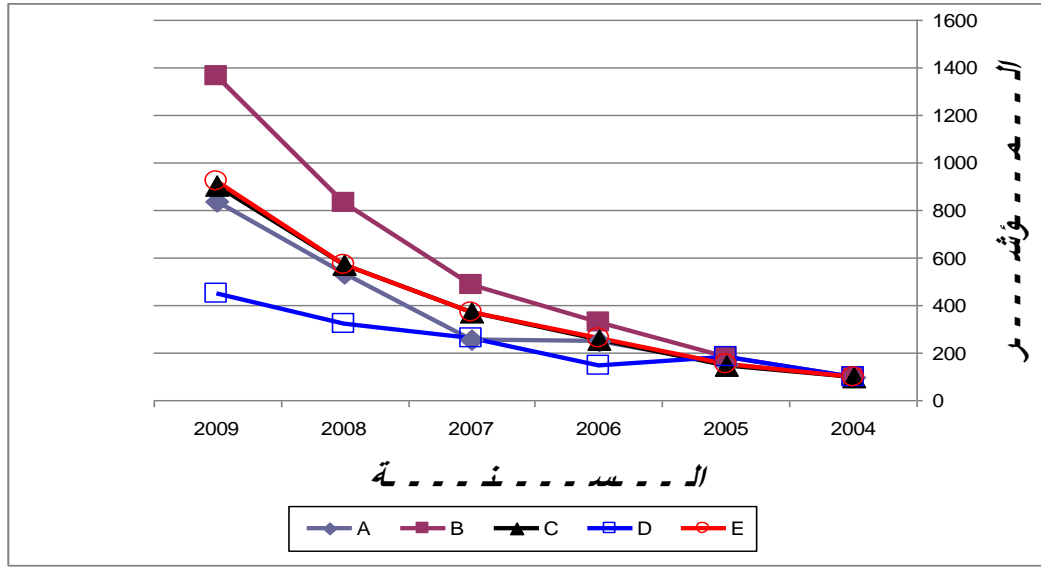
معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف فيصل الإسلامي السوداني
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)/(العملة بالجنيه/المبالغ بالمليون)

البيان	السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط معدلات النمو
	سنة الأساس % 100							
A = الموجودات	2911	%100	149.9	246.3	254.1	532.2	835.4	352.9
B = التمويل والاستثمار	1370	%100	182.4	326.2	483.2	827.7	1362.7	547.0
C = المطلوبات	2483	%100	144.5	251.7	372.3	572.2	902.3	390.5
D = حقوق الملكية	4290	%100	180.8	144.0	262.9	319.5	445.9	242.1
E = الودائع	2080	%100	149.0	259.6	371.6	572.5	919.4	395.3

الجدول من إعداد الباحثين بالاستفادة من التقارير السنوية للمصرف.

يتبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- ١- تطورت موجودات فيصل الإسلامي السوداني خلال سنوات الدراسة من (149.9) في سنة (2005) إلى (835.4) في سنة (2009)، وبمتوسط بلغت نسبته (352.9) خلال سنوات الدراسة.
 - ٢- شهد مجال التمويل والاستثمار نمواً واضحاً في معدلاته حيث كان أدنى معدل له (182.4) في سنة (2005)، وأعلى معدل له (1362.7) في سنة (2009)، أما متوسط معدلات النمو للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة وصل إلى (574.0) مما يؤثر على وجود نمو ونسبة كبيرة جداً لهذا المجال.
 - ٣- بلغ أعلى معدل نمو لمطلوبات مصرف فيصل السوداني (902.3) في سنة (2009)، وبلغ أدنى معدل (144.5) في سنة (2005)، أما متوسط معدلات النمو (390.5) وهذا يؤكد على وجود نمو واضح في مطلوبات المصرف خلال سنوات الدراسة.
 - ٤- نلاحظ أن حقوق الملكية لمصرف فيصل الإسلامي السوداني انخفضت نسبتها في عام (2006) إلى (144.0) ثم ارتفعت فيما بعد لتصل إلى (445.9) في عام (2009)، وأشر متوسط معدلات النمو نسبة (242.1) وهذا يعني أن انخفاض نمو حقوق الملكية في سنة (2006) لم يؤثر على مستوى النمو لهذا المجال وبشكل عام خلال سنوات الدراسة.
 - ٥- أشر مجال الودائع معدل (149.0) في سنة (2005)، وفي سنة (2009) أشر معدل (919.3)، أما متوسط معدلات النمو للودائع خلال سنوات الدراسة بلغ (395.3)، ويمكن تأشير ذلك بأن ودائع المصرف شهدت نمواً واضحاً خلال سنوات الدراسة.
- ومن خلال الشكل التالي نستطيع أن نحصل على صورة متكاملة عن المؤشرات السابقة الذكر.



الشكل (٤)

مؤشرات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف فيصل الإسلامي السوداني
للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)

رابعاً: البنك العربي الإسلامي الدولي / الأردن.

أ - نبذة عن المصرف.

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي بممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في (١٢) شوال / (١٤١٨) الموافق (٩) شباط / (١٩٩٨)، وذلك تلبيةً للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية . وقد بلغ رأس مال البنك المدفوع والمكتتب به (٤٠) مليون دينار أردني موزعة على (٤٠) مليون سهم. يقوم البنك بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية (قبول الودائع والحوالات والخدمات التجارية) والتمويل (المرابحة والاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك) وخدمات المراسلين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (التقرير السنوي للمصرف، ٢٠٠٥، ٨-٦٧). وفي إطار السعي إلى التوسع الجغرافي للمصرف فقد بلغ عدد الفروع التابعة له (٢٣) فرع موزعة في المملكة الأردنية الهاشمية (التقرير السنوي للمصرف، ٢٠٠٩، ١٧).

ب - تحليل التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية للبنك العربي الإسلامي الدولي / الأردن

للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤).

سنتناول في هذا الجانب معدلات النمو للأنشطة الرئيسية للبنك العربي الإسلامي الدولي وهي (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع)، كما ذكرنا سابقاً، للتعرف على مؤشرات الاستقرار المالي للمصرف خلال سنوات الأزمة المالية، والجدول (٤) يبين هذه المؤشرات.

الجدول (٤)

معدلات نمو الأنشطة الرئيسية في البنك العربي الإسلامي الدولي / الأردن

للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)/(العملة بالدينار/المبالغ بالمليون)

البيان	السنة	2004		2005	2006	2007	2008	2009	متوسط معدلات النمو
		سنة الأساس	% 100						
A = الموجودات		402	%100	97.2	142.9	147.6	225.3	258.7	161.9
B = التمويل والاستثمار		210	%100	101.1	155.2	168.6	276.6	442.8	207.3
C = المطلوبات		181	%100	93.1	126.0	123.3	251.4	227.3	153.5
D = حقوق الملكية		50	%100	108.8	124.6	147.0	183.0	233.4	149.4
E = الودائع		331	%100	109.9	163.3	179.6	200.8	369.2	187.1

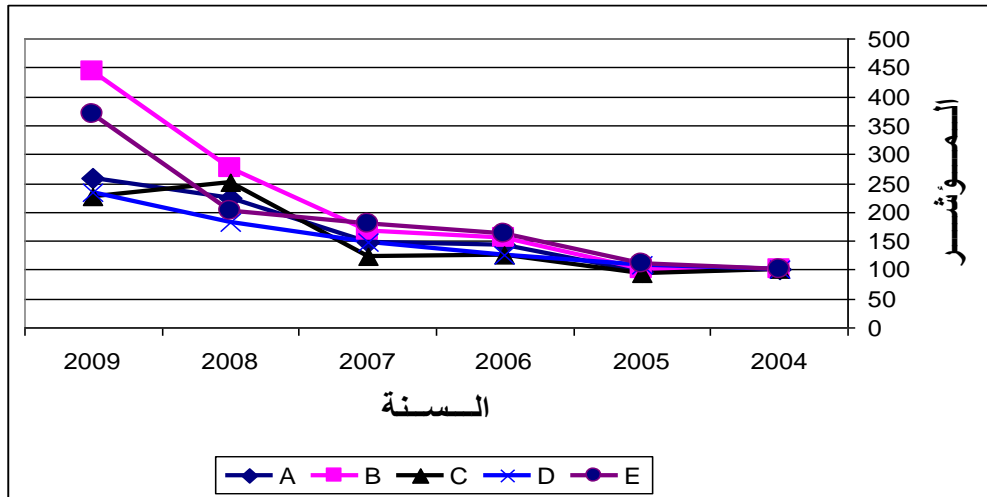
الجدول من إعداد الباحثين بالاستفادة من التقارير السنوية للمصرف.

من خلال الجدول السابق يتبين ما يأتي:

- ١- بلغ أدنى معدل نمو لموجودات المصرف (97.2) في سنة (2005)، وبلغ أعلى معدل لها (258.7) في سنة (2009)، أما متوسط معدلات النمو لموجودات المصرف بلغ (161.9) وهذا يدل على أن المصرف حافظ على نمو موجوداته خلال سنوات الدراسة على الرغم من الآثار التي ظهرت في القطاع المالي العالمي الناتجة عن الأزمة المالية.
- ٢- شهد مجال التمويل والاستثمار نمو في معدلاته خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت من (101.1) في سنة (2005) إلى (442.8) في سنة (2009)، وقد بلغ متوسط معدلات النمو لهذا المجال نسبة (207.3)، وهذا يؤشر على أن المصرف طوّر أدائه في مجال التمويل والاستثمار من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة له.
- ٣- تلاحظ أن أدنى معدل للمطلوبات (93.1) في سنة (2005) ثم ظهر تذبذب في معدلات النمو لسنتي (2006) و(2007) حيث انخفضت من (126.0) إلى (123.3) على التوالي، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى (227.3) في سنة (2009)، أما متوسط معدلات النمو للمطلوبات بلغ

نسبة (153.5)، وهذا يدل على انه بالرغم من تراجع معدلات نمو المطلوبات ما بين سنتي (2006) و(2007) إلا إن المصرف شهد نمواً واضحاً في مطلوباته خلال سنوات الدراسة. ٤
 أُشِرَّ مجال حقوق الملكية معدل نمو (108.8) في سنة (2005)، وفي سنة (2009) بلغ معدل النمو (233.4)، أما متوسط معدلات النمو لحقوق الملكية بلغ (149.4)، مما يدل على وجود نمو ملموس في مجال حقوق الملكية للبنك العربي الإسلامي الدولي الأردني خلال سنوات الدراسة.

٥ تطورت ودائع المصرف من (109.9) في سنة (2005) إلى (369.2) في سنة (2009)، وبلغ متوسط معدلات النمو لودائع المصرف (187.1)، وأن مجمل النسب تشير إلى وجود ارتفاع في معدلات الودائع خلال سنوات الدراسة. ومن خلال الشكل الآتي يمكننا ملاحظة النمو الحاصل في المجالات الرئيسية للمصرف.



الشكل (٥)

مؤشرات الأنشطة الرئيسية في البنك العربي الإسلامي الدولي / الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

في ضوء ما سبق من مؤشرات وبالرجوع إلى فرضية الدراسة يمكن القول أن الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة اتسمت بالاستقرار من جهة وارتفاع معدلات النمو لتلك الأنشطة من جهة أخرى وكما مبين في الجداول السابقة الذكر، وهذا يتفق تماماً مع ما جاء في فرضية الدراسة على وجود مؤشرات للاستقرار المالي في أنشطة المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية وهذا يؤهلها إلى أن تكون الملاذ الآمن للعمليات المالية والمصرفية في بيئة الصناعة المصرفية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- أفرزت مؤشرات تطور الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة أن هذه المصارف امتازت بنمو مستمر لأنشطتها خلال سنوات الدراسة والتي تعكس استقرارية انشطتها.
- ٢- أدى استقرار أنشطة المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية الى توجه الأنظار من قبل المؤسسات المالية التجارية والأفراد العاملين فيها إلى اعتماد أدوات وآليات عمل المصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية.
- ٣- إن عدم الاستقرار المالي الذي شهده النظام الرأسمالي سببه هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الوقوف أمام الأزمات المالية كونه يستند إلى أسس غير منضبطة.
- ٤- تعتبر القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجار فقاعتها.
- ٥- ظهور تدخل واضح من قبل الحكومات التي تأثرت بالأزمة المالية كمحاولة منها للتقليل من آثار هذه الأزمة، ومنها قرار الحكومة الأمريكية بالتدخل المباشر لـ (منع البيع على الهامش) وهذا يعني انتهاء صلاحية المبادئ والأسس التي يستند إليها النظام الرأسمالي خاصة المبدأ القائل (دعه يعمل دعه يمر).
- ٦- يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط والأحكام الشرعية التي تساعد في التصدي للأزمات المالية والحد من آثارها من جهة وتمتعها بالاستقرار المالي من جهة أخرى وهذا ما أفرزته نتائج الأزمة المالية العالمية.

ثانياً: التوصيات

- ١- التأكيد على استثمار فرص النمو المتاحة أمام المصارف الإسلامية بشكل أمثل ومواكبة التطورات الحاصلة من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات المالية الم صرفية الإسلامية كونها (المصارف الإسلامية) الملاذ الآمن للاستقرار، فضلاً عن أهمية إحكام الرقابة على آلية استخدام هذه الأدوات بالشكل الصحيح من جهة والتنوع في استخدام مختلف الأدوات المتاحة والتي تعكس خصوصية ومذهبية عمل هذه المصارف وذلك من جهة أخرى.

٢. إن مرحلة م ا بعد الأزمة المالية تقتضي تضافر جهود (الفقهاء والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين وغيرهم من ذوي الاختصاص) من أجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي والعمل على بناء نظام يستند في جوانبه (المالية والاقتصادية والمصرفية والإدارية) إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
٣. ينبغي التأكيد على إلغاء التعامل بالفائدة الربوية في مجالات التمويل والاستثمار لدى جميع المؤسسات المالية والمصرفية التجارية لاسيما وانها (الفائدة الربوية) كانت احد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية.
٤. ضرورة تفعيل دور المصارف الإسلامية في مختلف المجالات ولاسيما (الاجتماعية) وذلك من خلال اهتمام هذه المصارف بتفعيل دور (القروض الحسنة والمجالات الاجتماعية الأخرى) وبما يعزز مكانة هذه المصارف في البيئة المصرفية العاملة فيها.
٥. طالما أن من نتائج الأزمة المالية زيادة الإقبال على المصارف الإسلامية لذلك يتطلب الأمر من القائمين على عمل هذه المصارف تشكيل هيئة من كبار المختصين في المجالات الشرعية من أجل توحيد الفتاوى التي تستند إليه المصارف الإسلامية في مجال عملها وممارستها للرقابة الشرعية على عمل هذه المصارف.

المصادر

أولاً: المصادر العربية.

١. القرآن الكريم.
٢. التقارير السنوية لمصرف الراجحي الاسلامي / للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩). التقارير السنوية لمصرف الراجحي الاسلامي / للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩).
٣. التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي / للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩).
٤. التقارير السنوية لمصرف فيصل الاسلامي السوداني / للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩).
٥. التقارير السنوية للبنك العربي الاسلامي الدولي - الاردن / للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩).
٦. السبعوي، مشتاق محمود، ٢٠٠٩، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وآفاق تطويره في ضوء المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
٧. بوجلال، محمد، ٢٠٠٩، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس. بوجلال، محمد، ٢٠٠٩، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس.
٨. يوسف، نادين، ٢٠٠٩، الغرب يبحث عن الاستقرار في البنوك الإسلامية، جريدة العرب الأسبوعي، تاريخ (٢٠٠٩-٢-٢١).
٩. قنطقجي، سامر مظهر، ٢٠٠٨، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية.
١٠. الحنيطي، هناء وخصاونة، ملك، ٢٠٠٩، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع (تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال/ الفرص - التحديات - الآفاق)، للفترة (٣-٥ فبراير / ٢٠٠٩)، جامعة الزرقاء الخاصة.

١١. الشيخ، الداوي، ٢٠٠٩، الأزمة المالية (انعكاساتها وحلولها)، بحث مقدم إلى مؤتمر (الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، للفترة (١٣ - ١٤) آذار ٢٠٠٩.
١٢. صالح، صالح و غربي، عبد الحليم، ٢٠٠٩، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، الملتقى العلمي الدولي (الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، للفترة (٢٠-٢١ / أكتوبر / ٢٠٠٩)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطفيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
١٣. عباد، جمعة محمود، ٢٠٠٩، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.
١٤. البيلاوي، حازم، ٢٠٠٨، الأزمة المالية الحالية - محاولة للفهم، صحيفة الشعب المصرية www.el-gamal.com
١٥. أبو فارة، يوسف، ٢٠٠٨، قراءة في الأزمة المالية 2008. www.iefpedia.com
١٦. الإسراج، حسين عبد المطلب ، ٢٠٠٩ ، تأثير الأزمة المالية العالمي على الاقتصاد المصري . www.mpra.ub.Uni-Muenchen .
١٧. بلوافي، احمد مهدي ، ٢٠٠٨ ، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي ، تحليل تجريبي ، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي . www.kantakji.com.
١٨. جحنيط، مريم، ٢٠٠٩، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي، www.maktoob.com
١٩. شيناسي، غاري، ٢٠٠٥ ، الحفاظ على الاستقرار المالي ، صندوق النقد الدولي www.imf.org
٢٠. عبد الله شحاته، ٢٠٠٩ ، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب. www.pidegypt.org

٢١. لينك، ٢٠٠٥، الاستقرار المالي والنمو، العدد الحادي عشر. www.ebi.gov.eg

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Alicia Grcia Herrero and peddel Ri , 2003 , financial stability and the design of monetary policy . www.bde.es
2. Garry J. Schinasi , 2004 , Defining Financial Stability, IMF www.imf.org
3. John Driffill , Zero Rotond , pado sarena and cristiano ZaZZ ara , 2005 , Monetary Policy and Financial Stability what Role for the Futures Market ? www.ems.bbk.ac.uk
4. Rajiv kumar , Bibek Debrog , JaYati Ghosh , Vijay Mahajan and k.seeta prabhu , 2009 , Global financial crisis : impact on India s Poor.